واقع العراق بعد الاحتلال الأمريكي
تحليل أبعاد الأمن الإنساني بين 2003ـ2011

أ/ يوسف أزروال ـ جامعة تبسة ـ
طالب دكتوراه بجامعة باتنة1

ملخص:

يهدف المقال لشرح مفهوم الأمن الإنساني، وعلاقته بالمفاهيم المشابهة، كما توضح أبعاده، والمخاطر التي تهدده، من جهة. وتتناول واقع العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مركزة على توضيح الانعكاسات التي خلفها الاحتلال الأمريكي على أبعاد الأمن الإنساني من جهة أخرى.

Résumé:

L'article vise à expliquer le concept de la sécurité humaine, et sa relation avec des concepts similaires, et décrit ses dimensions et les risques qui lui menacent, d'une part. Aussi analyser la réalité de l'Irak après l'occupation américaine, en mettant l'accent sur la clarification des réflexions causées par l'occupation américaine sur les dimensions de la sécurité humaines d'une autre part.

مقدمة

اعتمدت (و م أ) في احتلالها للعراق على حجج عدة؛ مفادها ارتباط النظام العراقي بتنظيم القاعدة، مع إمكانية تورطه في أحداث الحادي عشر سبتمبر، مستندة على مختلف المنابر الإعلامية الدعائية من أجل إقناع الرأي العام بذلك. كما ادعت بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، واعتبرته بأنه يهدد الأمن والسلم الدوليين وأمن دول الجوار، كل ذلك دفع (و م أ) بخوضها الحرب ضد العراق غير مكترثة بمفهوم الشرعية الدولية والقانون الدولي.

بتاريخ 2003/03/20 أُسْقِطَتْ أركان النظام السابق، وعملوا على الترويج لدعاية كاذبة، تتمثل في تنمية العراق ودمقرطة نظامه وخلق الأمن والاستقرار والازدهار به، لكن منذ أن وطأت أقدام الاحتلال بالعراق، الواقع أثبت عكس ذلك، إذ عرف العراق اتساع دائرة العنف، وتنامي وتيرة الصراع الطائفي والتشظي بين أفراد المجتمع العراقي، ففقدان جميع مقومات الأمن على مستوى الدولة والفرد بشكل متساو. على الرغم من تصريح الرئيس الجمهوري جورج ولكربوش في ماي 2003 بأن "المهمة تم انجازها"، فالقتل أضحى منهجا بين مختلف الطوائف العراقية، وتفاقم وتيرة الهجرة والتهجير، واستفحال ظاهرة إرهاب البيئة ودمارها، والنهب المنظم لثروات العراق أصبح مستداما. بمعنى منظومة الأمن الإنساني دمرت من طرف الاحتلال الأمريكي بشكل منهجي مرتب ومتكامل.

أولا- الأمن الإنساني: مقاربة اتمولوجية

1- مضمون الأمن الإنساني.
2- أبعاد الأمن الإنساني.
3- الحدود المعرفية للأمن الإنساني وصلته ببعض المفاهيم.
4- مخاطر تهدد الأمن الإنساني.

ثانيا- واقع الأمن الإنساني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

1- تفكيك الدولة وانهيار العراق.
2- تنامي الطائفية وأزمة الهوية.
3- انعدام الأمن الاقتصادي سبب اتساع دائرتي البطالة والفقر.
4- انعدام الأمن الشخصي يهدد حياة الأفراد.
5- انهيار الأمن الصحي وتفاقم مسألة العجز الغذائي.
6- انعدام الأمن الثقافي وضياع هوية العراق.
7- الاحتلال الأمريكي يدمر الأمن البيئي بالعراق.

أولا- الأمن الإنساني: مقاربة اتمولوجية

مع نهاية الحرب الباردة، برزت آمال جديدة لدراسات السلام في التعايش مع مواضيع ومفاهيم حديثة كالسلام والأمن والعنف، والتي بدورها فسحت المجال للأفكار النازعة إلى السلام الايجابي المقترح من جون غالتونج *Johne Galtung* وكينيث بولدينغ *Keneth Boulding* بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب العنف المباشر، بل يستوجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء، أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر، ويعني العنف البنيوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية[1]. وتستند وجهة النظر في مفهوم الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن كما ورد في تقرير ايقون بار *Egon Bar* المعنون بـــالأمن المشترك، إلى أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح، وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. ضف إلى ذلك، التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كشبكات المافيا والمنظمات الإرهابية[2].

في خضم تعدد متغيرات السياسة الدولية وصفتها المتجددة، واتساع فضاء المشاكل الإنسانية، أدى الأمر إلى توسيع نطاق اهتمام خبراء الأمن وعلماء السياسة، وبالتالي امتد أثر ذلك على مستوى نطاق اهتمام مفهوم الأمن الإنساني، حيث شهد تصور وفق مقاربة ضيقة، أين ركزت على جوانب محددة في الأمن الإنساني، ومقاربة شاملة للأمن الإنساني ركزت على جوانب متعددة في الأمن الإنساني، منها أبعاده وعلاقته بالمفاهيم القريبة منه معرفيا، وسنوضح كل هذا من خلال ما يلي:

1- **مضمون الأمن الإنساني:** يعرف بول هينبيكر الأمن الإنساني "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكمل ولا يحل محل الأمن القومي[3]". من جهته يربط كانطي باجباي الأمن

الإنساني بالمقدرات المتاحة على اختلاف أنواعها، فيشير إلى أن الأمن الإنساني " مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد في الوقت والنطاق، وعند هذه النقطة لا يمكن وضع تعريف محدد صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة[4]".

ويتطلب الأمن الإنساني حسب صاداكو أوغاتا "شمول المستبعدين، فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الأفراد في مستقبلها، ثقة كافية في أنها تستطيع فعلا أن تفكر في اليوم الموالي، والأسبوع التالي، والسنة التالية. ومن ثم، فإن حماية الأفراد وتمكينهم هي مسألة تتعلق بإمكانات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم وكرامة، ويعزز الأمن الإنساني إذا نظر إليه من هذه الزاوية أمن الدولة لكن لا يحل محله[5]". ويرى محبوب الحق أن الأمن الإنساني يعني "أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم[6]".

وحسب الرؤية اليابانية يقوم تعريف الأمن الإنساني على تحقيق كلٍّ من التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، إذ تقوم الرؤية اليابانية على أن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه في حالة واحدة وهى عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من كلٍّ من الحاجة والخوف[7]. فالرؤية اليابانية تركز على الصيغة الأصلية التي جاء بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تلخصها في التحرر من العوز، حيث الأمن الإنساني يتمثل في تأمين حاجات الإنساني الضرورية من اقتصادية، وصحية وغذائية، واجتماعية وبيئية.[8]

من جهة أخرى ركزت الرؤية الكندية في تناولها لمفهوم الأمن الإنساني على فكرة التحرر من الخوف، فبالنسبة لها، الأمن الإنساني يتمثل أساسا في إزالة القوة والعنف والتهديد أو التهديد بهما في حياة الناس اليومية، وتضمنت في هذا الصدد جملة من المبادرات، أهمها[9]:

- القضاء على مخاطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛
- الكف عن استخدام الأطفال الجنود والتنفيذ الفعلي لبرامج تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛
- إلغاء مبدأ الحصانة التقليدي الذي يمنع من الوقوع تحت طائلة القانون؛
- مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسوء استعمالها؛
- النهوض بالحاكمية داخل القطاع الأمني.

ولعل من أبرز التقارير التي تناولت الأمن الإنساني تقرير التنمية البشري لسنة 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث اقترح هذا التقرير مفهوما جديدا للأمن وهو الأمن الإنساني، أين احتل أمن الأفراد رأس أولويات الأجندات الأمنية للدول. وقد جاء التقرير بتوليفة من المسوغات طرحها من أجل تقديم اقتراب مخالف للاقتراب الأمني التقليدي، تتمثل فيما يأتي[10]:

- تحقيق الأمن الإنساني اهتمام كوني، إذ يعتبر مهم للأفراد في العالمين الفقير والغني، نظرا لما يواجه الأفراد من أخطار مشتركة ذات طابع إنساني عالمي، مثل، الفقر، المخدرات، الجريمة المنظمة، والتلوث.
- تعقد وتداخل أبعاد مفهوم الأمن، إذ تشكل فيما بينها سلسلة متكاملة، يتوقف كل منها على الآخر، فعند تعرض أمن الأفراد لأي تهديد في أي أرض، فمن المحتمل أن يتعدى أثره إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة.
- إمكانية تعجيل تحقيق الأمن الإنساني عن طريق الحل الوقائي القبلي، بدلا من التدخل العلاجي البعدي.
- الفرد هو محور مفهوم الأمن الإنساني، فيعني الطريقة التي يعيش بها الفرد في أي مجتمع كان، ومستوى الحرية في ممارستهم لخياراتهم اليومية.

كما حدد الاتحاد الأوربي في تقرير له موسوم بـــ"إستراتيجية أوربية لتحقيق الأمن الإنساني"المبررات التي دفعته إلى تبني مفهوم الأمن الإنساني، تمثلت فيما يلي[11]:

المبرر الأخلاقي: مسؤولية الاتحاد الأوربي تجاه البشر في كافة أنحاء العالم من خلال نشر قوات الاتحاد في المناطق التي تعاني من حالات انتهاكات شديدة لحقوق الأفراد، وذلك بغية المساعدة في حماية المدنيين.
المبرر القانوني: إن الاتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية عليه التزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم كافة.
المبرر الذاتي: يتمثل بالأساس في أنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوربي أبمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم خاصة، في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني[12].

ويتعلق رؤية منظمة دول جنوب شرق آسيا بمصلحة وأمن الأفراد، في سياق تحقيق ما يلي:

- تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، مما يقتضي المشاركة في عملية الحكم؛
- العمل على تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة كمدخل لتحسين أوضاع الشعوب بالمنطقة، وما يتطلبه من جهود في مواجهة مشاكل الفقر وسوء التغذية،

والاتجار في المخدرات؛ وكذلك احترام الحريات الفردية لشعوب المنطقة، بحيث يمكن للأفراد التمتع بالفرص المتساوية دونما تمييز[13].

وانطلقت الرؤية العربية لمفهوم الأمن الإنساني من الخطوط العريضة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث عرفت الأمن الإنساني بأنه"تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته". فوفقا لهذا التعريف تكون الحرية هي القيمة المحورية للفرد، إذ أنها في السياق العربي، تتعرض للتهديد من الداخل والخارج، من جانب قوى محلية وأجنبية[14].

2- **أبعاد الأمن الإنساني:** يقوم الأمن الإنساني على سبع مكونات أساسية متجانسة، تشكل في تكاملها وترابطها حلقة متينة في تجسيد كرامة وحرية الإنسان، وقد حددها التقرير في؛ الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الاجتماعي، والأمن السياسي[15].

- **الأمن الاقتصادي:** ينزع نحو التحرر من الحاجة والفقر.
- **الأمن الغذائي:** عرج تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 الموسوم بـــ"الجوع: وحش برؤوس متعددة" على مفهوم الأمن الغذائي، من خلال التركيز على ثنائية التغذية والصحة، واعتبر أن التغذية شرط جوهري في حياة الإنسان، فالتغذية الجيدة عنصر من عناصر صحة الأفراد، يحتل فيها الدخل دور مهم[16].
- **الأمن الصحي:** إن الأمن الصحي يقوم على منهج حماية الأفراد من مختلف التهديدات الصحية التي تواجه صحة الإنسان وبالتالي حياته.[17]
- **الأمن البيئي:** يعبر الأمن البيئي يشير إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن، أو انعكاسه السلبي عليها[18].
- **الأمن الشخصي:** إن الأمن الشخصي يقوم على منهج تأمين حياة الأفراد في عالم يتسم بالنزاعات المسلحة، وتطور معدل الجريمة بنوعيها المنظمة وغير المنظمة، مما يشكل تهديدا خطيرا على أمن حياة الأفراد[19].
- **الأمن الاجتماعي:** الأمن الاجتماعي هو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه[20].
- **الأمن السياسي:** يمكن تعريف الأمن السياسي بأنه انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية[21].

3- الحدود المعرفية بين الأمن الإنساني ومفاهيم ذات الصلة:

أ- **الأمن الإنساني وحقوق الإنسان:** في الواقع توجد مجموعة من التمايزات بين المفهومين. فإذا كان حقوق الإنسان يرتكز أساسا على تحديد مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، فإننا في المقابل نجد مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية، من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق، كأسبقية التحرر من الخوف على التحرر من الحاجة والعكس[22].

ب- **الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية:** إذا كان مفهوم الأمن الإنساني تراكم من خلال أدبيات التنمية الإنسانية، ومؤشراتها في العالم، فمفهوم التنمية البشرية يتسم بالشمولية، فإذا كان الفقر كمثال لأحد الاهتمامات الأساسية لكل من التنمية الإنسانية والأمن الإنساني مما يجعلهما مرتبطين، إلا أن مفهوم التنمية الإنسانية مفهوم فضفاض وأوسع من الأمن الإنساني. فإذا كانت التنمية الإنسانية تعني توسيع خيارات الناس، فإن الأمن الإنساني يعني أن الناس بإمكانهم ممارسة هذه الخيارات بحرية وسلامة، وأن يكونوا واثقين من أن الفرص التي تمنح لهم لن يفقدوها غدا[23]. غير أن مفهوم التنمية الإنسانية ينماز عن الأمن الإنساني في الإستراتيجية المتبعة لبلوغ الأهداف المنشودة، حيث يركز الأمن الإنساني على الإصلاح المؤسسي تكفل الحفاظ وصون الكرامة البشرية لكافة الأفراد، في حين يعنى مفهوم التنمية البشرية بتوفير الحاجات الأساسية[24].

ج- **الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني:** يمكن النظر إلى العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني من زاويتين؛ تتمثل الأولى في أنه يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني، في سياق كونه جزء من منظومة المفاهيم الغربية، والتي أصبحت تستخدم كأدوات للتفاوض والسيطرة على الدول النامية. أما الثانية، فتتمثل في طرح التدخل الدولي الإنساني كإحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني، في المناطق التي تعاني أزمات وصراعات، وهو ما يتطلب تفسيرا لهذا الأمر في ضوء دوافع تلك الدول[25].

4- مخاطر تهدد الأمن الإنساني: تحت هذا العنوان، تتدرج حسب التقرير التنمية البشرية سبعة مخاطر على أمن الإنسان وهي[26]:

- عدم الاستقرار المالي: يعني أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع ورؤوس المال، فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث في المستقبل.

- غياب الأمان الوظيفي وعد استقرار الدخل: دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين، إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة، تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، التي تؤدي إلى غياب الاستقرار الوظيفي.
- غياب الأمان الصحي: إن انتقال وانتشار الأمراض كمرض الايدز تأثر بحرية التنقل، فيشير تقرير لسنة 1998 بلوغ المصابين بالايدز في مختلف أنحاء العالم 33 مليون فرد، ستة ملايين انتقلت لهم العدوى في العام نفسه.
- غياب الأمان الثقافي: إن العولمة تقوم على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والشبكة العنكبوتية، وقد أكد التقرير على أن انتقال المعلومات والأفكار والثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، حيث تنتقل من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، والتي غالبا ما تفرض الأفكار والثقافات الوافدة إليها تهديدا على القيم المحلية[27].

ثانيا- واقع الأمن الإنساني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

1- **تفكيك الدولة وانهيار العراق:** ولم يشأ الاحتلال الأمريكي أن يضع يده على تراب العراق، حتى راح يفكك مؤسساته الأمنية بقرار من الحاكم المدني بول بريمر، في حين استمرت القوات الأمريكية في تدمير الدولة العراقية ونهبها وتعطيل آليات عملها، مما انعكس سلبا على إدارة العرق، فأراد بول بريمر أن يعيد أنشطتها ضمن مسلة قانونية ضمت في عددها مئة قانون تحت اسم "قوانين بريمر في العراق" أو"أوامر بريمر للعراق"، والتي عرفت على أنها تعليمات ملزمة أو توجيهات للشعب العراقي ، والتي تخلق التبعات الجزائية أو لها علاقة مباشرة عن كيفية تنظيم حياة العراقيين و بضمنها التغييرات للقانون العراقي[28].

تعد أبرز التغييرات القانونية التي أحدثتها سلطة الاحتلال، إصدار دستور2005 الذي كرس عملية فدرلة العراق، الذي تمت المصادقة عليه في الاستفتاء المنظم في[29] 2005/10/15، حيث جاء في المادة الأولى منه "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي(برلماني) ديمقراطي اتحادي"[30]، يعني أن العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة. فمن المتعارف عليه في القانون الدستوري أن النظام الفدرالي(الاتحادي) نشأ أساسا للقضاء على وحدة الدولة، انطلاقا من ضمان حقوق ومصالح الأقليات اللغوية والدينية والعرقية والمقاطعات الجغرافية في وجه استبداد الحكم.

2- **تنامي الطائفية وأزمة الهوية:** فأهداف الاحتلال الأمريكي للعراق كانت أبعد بكثير من إسقاط النظام، بل أهمها تحويل التنوع الطائفي في العراق إلى تعددية طائفية سياسية، عبر انتهاجه لمنهج التطييف السياسي للمجتمع، ومنه تفكيك

الدولة، وإعادة رسم الخارطة السياسية وفقا لحدود طائفية. ولتجسيد سياسته في تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع طائفي، اتبع ما يلي:

1- **السياسات غير المباشرة:** يقصد بها السياسات التي اتخذتها (و م أ) أو لم تتخذها عمدا في العراق، والتي أدت بصورة غير مباشرة إلى ظهور معضلة الطائفية السياسية في الفضاء العراقي، لاسيما منها:

أ- **حل كيانات الدولة العراقية:** بمجرد احتلال العراق، اتخذت إدارة العراق سلسلة من الإجراءات أدت إلى هدم كيان الدولة بشكل مطلق، مما أدى إلى غياب هيئات ودور المجتمع، وبالتالي عمل على تبيئة المجال المجتمعي لإحياء وتنامي الطائفية والعرقية، حيث أثرت في تحولات ولاء الأفراد من الدولة العراقية إلى الكيانات الطائفية؛

ب- **الامتناع عن الفعل:** من خلال مراجعة بعض السياسات التي قامت بها (و م أ) بالعراق، نجد أن الكثير منها يندرج في إطار الامتناع عن الفعل، فمجموعة من المؤشرات تدل على عدم قياد إدارة الاحتلال بدورها في حفظ الأمن الشخصي، فغياب القانون ومن يطبقه، من قبل قوات حفظ الأمن، ساعد كثيرا في انتشار الجرائم وكافة أنواع الظلم على أساس طائفي وديني. فامتناع قوات الاحتلال عن منع الجرائم والتصدي لها ساهم في تهيئة البيئة الملائمة للعنف الطائفي.

2- **السياسات المباشرة ومأسسة الطائفية:** لم تكتف (و م أ) بما اعتمدته من سياسات غير مباشرة نجم عنها آثار سلبية طالت المجتمع العراقي، بل انتهجت سياسات مباشرة أدت إلى تكريس الطائفية السياسية داخل مؤسسات الدولة ذاتها، منها، تشكيل مجلس الحكم العراقي على أساس طائفي، تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة على أساس طائفي، صياغة دستور ونظام انتخابي طائفيين، تطييف الجيش والمؤسسة الأمنية، الأمر الذي أفرز ثقافة الأمن الطائفي باستخدام المليشيات كبديل عن قوات الجيش الوطنية التي تحقق الأمن الوطني[31].

3- **انعدام الأمن الاقتصادي سبب اتساع دائرتي البطالة والفقر:** نسعى عبر هذا العنصر إلى توضيح انعكاسات تدهور الوضع الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية، خاصة مؤشرات الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي، مركزا في ذلك على ظاهرتين أساسيتين، تشكلان في ترابطهما محور حياة الأسرة ، هما؛ ظاهرة البطالة وظاهرة الفقر بالعراق.

فعلى مستوى ظاهرة البطالة، تأثرت بظروف خاصة منها خارجية وداخلية، فقد يكون بعضها يصعب السيطرة عليه، حيث بلغ معدل البطالة 28.1% في المسح الذي أجري عام 2003، وحسب منظمة العمل الدولية، قدرت الأمم المتحدة المعدل بحوالي 50%. ويشمل معدل البطالة الذكور 30.2%، بينما لا يتجاوز معدل بطالة الإناث 16%، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية 30% مقابل 25.4% في المناطق الريفية[32]. وقد مست البطالة شريحة واسعة من فئات المجتمع، فكل هذا كان وراءه العديد من الأسباب، أهمها:

- أدت العمليات العسكرية التي خاضتها دول الاحتلال، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، في2003/03/19 إلى زعزعة الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي، حيث تزايدت عمليات النهب والسلب والتخريب للأموال العامة والخاصة والتهجير والقتل. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لغرض الأمن وخلق المناخ الاستثماري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة، لإعادة بناء وإعمار البنية التحتية للاقتصاد العراقي، غير أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح، بسبب وجود الإرهاب والفساد المالي والإداري التي أعاقت عمليات البناء والتأهيل.[33]
- ارتبط تدهور قطاع التشغيل في العراق، بقيام حكومة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي السابق، وتسريح مئات الآلاف من المتطوعين، حيث كان يستوعب أكثر من 400 ألف، فضلا عن 150 ألف جندي[34] مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين أو أكثر، كما أدى حل الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي ومنشآت التصنيع العسكري، وحل وزارة الإعلام وهيئاتها والاستغناء عن مستخدميها إلى تعطل 50 ألف عامل من هيئة التصنيع العسكري الملغاة و 6600 عامل من وزارة الإعلام، وما يقارب المليون عامل من مفتشي وزارة الدفاع والداخلية، وقوى الأمن الداخلي وأجهزة المخابرات.
- الآثار السلبية لتحرير سياسة التجارة الخارجية وانخفاض عدد المنشآت الصناعية وانخفاض عدد العاملين ، أدت إلى:
  - ✓ انخفاض عدد المنشآت من 418 عام 2002 إلى 411 عام 2006.
  - ✓ انخفاض عدد المنشآت الصناعية المتوسطة من 156 عام 2000 إلى 79 عام 2003 وإلى 52 عامل 2006، وانخفض عدد العاملين بها من 2276 عامل عام 2000 إلى 1407 عام 2003 ثم انخفض العدد إلى 1397 عامل عام 2005.

- ✓ انخفاض عدد المشاريع الصغيرة من 77176 منشأة عام 2000 إلى 17929 منشأة عام 2003، وإلى 11620 منشأة عام 2006، وقد انخفض عدد العاملين في هذه المنشآت من 164579 عامل إلى 50207 عامل وإلى 36379 عامل على التوالي.[35]

أما على مستوى ظاهرة الفقر، فقد كان للاحتلال دورا بالغا في نمو وتطور مستوى الفقر البشري بالعراق، بحيث أدى الانفلات الأمني إلى تدهور الأوضاع كلية، أين عرفت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية توقف شبه تام، مما أثر في ارتفاع وتيرة الفقر، وجعلته ينتشر ويبقى ضمن المستويات العالية، حيث قدرت النسبة المتعلقة به بعد الاحتلال 25.8%، وارتفعت إلى 31% عام 2005، بمعنى حوالي ثلث سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر المدقع، أما نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع فقد ارتفعت من 57% عام 2003 إلى 60% عام 2005، أي أن أكثر من نصف سكان العراق ليس بإمكانهم توفير حاجاتهم الأساسية من غير المواد الغذائية[36].

4- **انعدام الأمن الشخصي يهدد حياة الأفراد:** قد يكون من الصعوبة رصد عدد الذين سقطوا من بين المدنيين والعسكريين العراقيين، وذلك نظراً لغياب الأرقام الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها، فثمة خلاف بشأن التقديرات المتعلقة بعدد الضحايا في العراق، وقد دأبت هيئة إحصاء القتلى العراقيين خلال الفترة الماضية على جمع وتدقيق المعلومات الواردة في العديد من التقارير الصادرة عن جهات مثل سجلات المشارح، ووفقاً للهيئة المذكورة فإن عدد القتلى بلغ أكثر من مليون ونصف المليون حتى شهر مارس 2009 يضاف إليها34313 قتيلاً خلال 2009 وأكثر من 4500 منذ مطلع 2010. كما أنه ذكر أكثر من 5500 قتيل ومختطف وسجين بين عالم ومفكر وأستاذ أكاديمي وباحث وخاصة علماء الذرة والفيزياء والكيمياء[37].

- **انتهاك الحرية الشخصية:** أما بالنسبة للسجون فقد أصبح العراق بسبب الاحتلال الأميركي في مقدمة الدول من حيث عدد السجون في العالم حيث بلغ عدد السجون بعد الاحتلال36 سجناً عدا سجن أبو غريب الذي يعد الأرحم بينها رغم فضائحه الفظيعة، وتضم هذه السجون 400 ألف معتقل منهم 6500 حدث و10 آلاف امرأة.
- **ارتفاع وتيرة الهجرة والتهجير:** بالنسبة لأعداد المهجرين فقد بلغ أكثر من مليوني عراقي عدد النازحين داخل العراق و3 ملايين إلى خارجه منهم 20 ألف طبيب ما يشكل حوالي ثلث أطباء العراق، هذا يعني أن خمس العراقيين أصبحوا لاجئين داخل بلادهم وخارجها منذ احتلال البلاد وهو العدد الأعلى في العالم والدليل على ذلك أن العراقيين لا يزالون يمثلون الجنسية الأكبر من

حيث عدد طلبات اللجوء في دول العالم حيث وصلت النسبة هذا العام تقريباً إلى 13 ألفاً. ويرتفع حالياً عدد النازحين العراقيين الذين يعيشون في مخيمات في أنحاء العراق عن العام الماضي بنسبة 25٪[38].

5- **انهيار الأمن الصحي وتفاقم مسألة العجز الغذائي:** نهدف من خلال العنصر لتوضيح نتائج الاحتلال الأمريكي على تدهور الأوضاع الصحية بالمجتمع العراقي، الناتج عن الاستخدام العشوائي للأسلحة المحظورة دوليا، كما نسعى لتشريح تراجع مستوى الأمن الغذائي بالعراق، وكيف أثر ذلك في تدهور صحة الأفراد بسبب سوء التغذية.

فبعد الاحتلال مباشرة، تم قصف وتدمير العديد من المستشفيات والمركز الصحية، فقد ألحق القصف الجوي ضرر كبير بالنظام الصحي، حيث دمرت قوات الاحتلال نسبة سبعة بالمئة من المستشفيات، وأصيبت نسبة ثلاثة بالمئة من المستشفيات على الأقل، وتعرضت 12% منها إلى السرقة والنهب، مما أثر في تدهور الأوضاع الصحية والخدمات الطبية المقدمة للمواطن العراقي.[39]

في حين أفرز الاستخدام العشوائي للأسلحة الذكية من طرف قوات الاحتلال، العديد من الأمراض الفتاكة، لاسيما منها مرض السرطان، فحسب إعلان لوزارة البيئة العراقية، أن 140 ألف أصيبوا بمرض السرطان، نتيجة استخدام أسلحة تحتوي على اليورانيوم المنضب، وهي في حدود 2000 طن خلال عام2003، كما تشير إلى ظهور أكثر من ثمانية آلاف إصابة جديدة كل عام، وقد صرحت وزيرة البيئة آنذاك بـــ"إن ظهور حالات الإصابة بالسرطان جاء نتيجة لتلوث350 موقعا في العراق. كما أشارت منظمة الصحة العالمية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة السرطان، إلى أن عدد مرضى السرطان في العراق وصل عام2005 إلى 15ألف وفاة، وشكل 6,6% من مجموع الوفيات، الناتجة عن الأمراض بشكل عام، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة الى10% عام2030. وفي منتصف عام2010 تصاعدت نسبة الإحصائيات العراقية، وبشكل خطير، فعن السرطانات المسجلة في عموم العراق، أثبت إحصاء منسوب إلى مركز الأشعة والطب النووي بالعراق أنه تم تسجيل سبعة آلاف حالة إصابة بمرض السرطان منذ بداية 2010.[40]

وتشير تقارير سابقة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، إلى أن أكثر من 6 ملايين عراقي معرضون لانعدام الأمن الغذائي والضعف. و إن الأمن الغذائي في العراق يتسم بالهشاشة حيث يعاني 1,9 مليون عراقي على الأقل أو ما يعادل 5,7 بالمئة من السكان من الحرمان من الغذاء وعدم

الحصول على ما يكفيهم من الطعام كل يوم، وهناك 4 ملايين عراقي آخرون معرضون لانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى معاناة واحد من كل أربعة أطفال من توقف النمو البدني والفكري بسبب نقص التغذية المزمن[41]. أما وضع الأطفال فهناك ما يقارب 500 ألف مشرد و28٪ من أطفال العراق يعانون سوء التغذية و10٪ يعانون من أمراض مزمنة، فيما تنجب 30٪ من النساء أولادهن في المدن و40٪ في الأرياف بلا عناية صحية[42].

6- **انعدام الأمن الثقافي وضياع هوية العراق:** حسب ما هو متوفر من إحصاءات متاحة حول تدمير التراث الثقافي العراقي، فإنه يمكن حصر حصيلة الدمار الثقافي الذي لحق بالحضارة العراقية فيما يلي:

- حرق المكتبة الوطنية في مناسبتين(10و2003/4/12)، حيث تسبب في أضرار بالغة بواجهة المبنى، وتم نهب نحو ربع مجموعات الكتب وحرقها بما فيها، الكتب والصحف النادرة، كما التهمت ألسنة اللهب ما يصل إلى 60% من الوثائق العثمانية.
- إلحاق الضرر بمخطوطات المكتبة الوطنية، لاسيما مجموعات مخطوطات بيت الحكمة، التي تأسست عام832، وهي مركز للعلم والمعرفة والتبادل الفكري،[43]ولم تسلم كذلك مكتبة الأوقاف من التلف بسبب الحرائق حيث أُتْلِفَتْ أكثر من خمسمائة مخطوطة، ونهب أكثر من ألف مخطوط، فضلا عن تضرر المكتبات الأخرى مثل مكتبة جامعة المستنصرية، مكتبة كلية بغداد الطبية؛
- نهب وثائق ومخطوطات متحف بغداد، والاستيلاء على أغلب القطع الأثرية، والمقدرة بنحو170 ألف قطعة، تتراوح بين القطع النقدية والتماثيل، والسيراميك، والمشغولات المعدنية، والقطع المعدنية والألواح المسمارية...إلخ؛ التي تعود إلى آلاف السنين، منها آنية زهور من المرمر يعود تاريخها إلى 3500 سنة قبل الميلاد، والتمثال الشهير المرمري"السيدة ورقاء" والذي يعود إلى 3100سنة قبل الميلاد.

وامتدت نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق إلى النخبة العراقية من علماء، مفكرين، مهندسين وأطباء، وكل أطيف الطبقة المثقفة، فاستهداف الاحتلال الأمريكي لمجموعة العقول والأدمغة العراقية عبر مختلف الحقول المعرفية، إذ تعرض علماء العراق إلى:

- التصفية المباشرة لعلماء العراق؛ حسب أول دراسة إحصائية لمجزرة علماء وأطباء ومهندسي العراق أعدها الطبيب العراقي إسماعيل الجليلي، وتضم قائمة القتلى أكثر من 300 عالم وأكاديمي، لكن العدد الحقيقي قد يكون أكبر من ذلك. ويظهر من الإحصائيات أن عمليات اغتيال العراق،

تعد جزء من إستراتيجية الفوضى الخلاقة التي انتهجها الاحتلال منذ الغزو لتطويع العراقيين وإخضاعهم، كما تدل الأرقام حسب رابطة التدريسيين الجامعيين في بغداد أن 80% من عمليات الاغتيال تستهدف العاملين بالجامعات ومراكز البحث. [44]

- التهجير القسري لعلماء العراق؛ في تقرير للأمم المتحدة، تجاوز عدد الأكاديميين العراقيين والمهنيين البارزين، الذين هاجروا العراق نحو عشرون ألف أكاديمي، وتؤكد في نفس السياق جريدة لوس أنجلس التايمز في تقرير لها صادر شهر أكتوبر 2008 على أنه يوجد 150 خبير عراقي عاد إلى العراق من أصل6700 شخص فروا بعد شن الحرب مباشرة سنة 2003، من جهة أخرى حذرت "بروكسل تربيونال" بتاريخ 2009/4/26 من أن هؤلاء الأكاديميين العراقيين العائدين سواء عاد منهم بعد دعوتهم أو إجبارهم على العودة، من أن يكونوا هدفا لعمليات إجرامية أو الاغتيال أو الاختطاف. [45]

7- **الاحتلال الأمريكي يدمر الأمن البيئي بالعراق:** يتضح تأثير الحرب والعدوان على أمن الإنسان في بعده البيئي، عبر الآثار السلبية التي خلفها الاحتلال للعراق، حيث تتجلى في قيام و م أ بتدمير للتنمية الإنسانية من خلال البيئة، فقد لجأت و م أ إلى الاستخدام المفرط للأسلحة التقليدية وغير التقليدية ضد العراق، والتي من بينها أسلحة مدانة دوليا، النابالم، ذخائر اليورانيوم المنضب، والقنابل العنقودية والفوسفور الأبيض، فحسب التقارير الدولية وصحيفة الغارديان أحصى الخبراء أن قوات التحالف استخدمت ما بين 1000 و 2000 طن من اليورانيوم المنضب المضاد للدبابات خلال الغزو في مارس 2003 والمعارك التالية مباشرة[46].

فاستخدام الأسلحة المحظورة دوليا من طرف القوات الأمريكية ضد العراق، أخذ طريقه لتدمير بيئة العراق وبالتالي تهديد الأمن البيئي له، حيث تمثلت إفرازات إرهاب البيئة بالعراق في تخريب المنشآت النفطية خلال الحرب الأخيرة عام 2003، أين سجلت صور الأقمار الصناعية غيوم حرائق النفط التي نظمت على شكل حفر بلغت في بغداد 50 حفرة وتم حرق ما يعادل 540 م^3 في اليوم من النفط الأسود.

واتسعت دائرة التخريب للمؤسسات النفطية منذ اندلاع الحرب، حيث تم استهداف تخريب خطوط أنابيب النفط والمنشآت النفطية خلال عام 2003، وبعدد 160 حادث أفضت إلى حرق أكثر من 63000م^3 من النفط الخام، وأكثر

من 2.5 مليون وحدة من الغاز وأكثر من 82000م ^{3} من المنتجات النفطية الأخرى تسربت جميعها أو تم حرقها في المحيط البيئي[47].

وتمحورت التأثيرات الفتاكة التي خلفتها الأسلحة الأمريكية في المنظومة البيئية العراقية، أساسا في إفراز ظاهرة التلوث في أبعادها الثلاثة، التربة، الماء، الهواء، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في النقاط التالية[48]:

- **تلوث التربة بالنفط الخام:** عند احتراق النفط الخام، فإن الفائض منه يؤدي إلى تشبع التربة بالمواد الضارة بالتربة، بالإضافة إلى تلوث المياه الجوفية، ولدى وصول المركبات الهيدروكربونية إلى التربة المشبعة على شكل نفط خام أو غاز طبيعي، فإنه يؤثر تأثيرا مباشرا على الخلايا النباتية، ويؤدي إلى تغير وتركيب التربة ودرجة تماسكها ويقلل محتواها من المواد العضوية.
- **تلوث الهواء بالنفط الخام:** بعد الحرب الأمريكية على العراق، وأعمال التخريب الفعلي لخطوط نقل النفط الخام والمشتقات النفطية وحرائق الآبار كلها ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في انبعاث العديد من المواد الكيميائية الملوثة للمحيط مثل أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين وأكسيد الكربون والدقائق العالقة، وما يمكن أن تحمله من مركبات خطيرة مثل المواد الهيدروكربونية والمركبات العضوية المتطايرة ومركبات الدايوكسين والعناصر الثقيلة لاسيما الرصاص[49].
- **تلوث المياه بالنفط الخام:** إن معاناة العراق من شح المياه، وتدني نوعيتها، بسبب تعرض العراق لحروب امتدت لثلاث عقود وما تلاها من حصار اقتصادي، مما أثر في انخفاض الإيراد المائي بنسبة 75%، أي أقل من 20 مليار م ^{3} تمثل أقل من ثلث الاحتياجات المائية للعراق سنويا، كما صاحبها تدني واضح في نوعية المياه خاصة كمية الأملاح الذائبة فيها مقارنة بالواردات المائية السنوية التي تصل إلى 80 مليار م ^{3}[50].

وتشير في هذا الصدد التقارير العراقية إلى انحدار شديد يمس نوعية المياه العراقية، حيث وصلت نسبة ارتفاع الملوحة في مياه الأنهار عام 2006 إلى 1.5 % بمقدار ما كانت عليه عام 2002 بموجب المواصفات العراقية، وبلغت نسبة التلوث بالكبريت للفترة نفسها 20%، ونسبة الملوحة في نهر الفرات بلغت 600 جزء بالمليون عام 2007، ويتوقع أن ترتفع إلى 1250 جزء بالمليون عام 2015[51].

الخاتمة:

في نهاية الورقة نستنتج ما يلي:

- تأذى العراق وشعبه، وتعرض الأمن الإنساني به إلى أضرار بالغة السوء، ارتكبت من طرف قوات الاحتلال، حيث نسجل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، فشردت فوات الاحتلال الملايين من العراقيين واعتقلتهم، فضلا عن الإبادة الجماعية في حق الشعب العراقي، والنقل الإجباري وعمليات التهجير القسري، وحملات الاغتيال والقتل المنظم، وتجويع الشعب وتعذيب المعتقلين، وإفراغ العراق من عقوله. وتعد كل هذه جرائم تمس بالأمن الإنساني العراقي، التي نص عليها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، تُوجِبْ إخضاع مرتكبيها إلى المحاكمة والحساب.
- استخدمت قوات الاحتلال الأمريكي الأسلحة المحظورة دوليا، ساهمت عبرها في تدمير الإنسان العراقي، وإلحاق أضرارا جسيمة بصحته، وكذا انتشار مختلف الأمراض الفتاكة، مما تسبب في استدامة انعدام الأمن الصحي للإنسان العراقي، كما أن الأسلحة المحرمة دوليا دمرت روافد المنظومة البيئية(التربة، الماء، الهواء) العراقية بشكل كامل، الأمر الذي ينعكس أيضا على حياة الأفراد بشكل سلبي.

الهوامش:

[1] عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، انظر الموقع الالكتروني: *www.politics-ar.com/ar/index.php/.../3106.html*

[2] عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، انظر الموقع الالكتروني: *www.politics-ar.com/ar/index.php/.../3106.html*

[3] Paul Heinbecker, « Peace theme :human security ». see the :www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.html

[4] Kanti Bajpai, an expression of threats versus capabilities across time and space,**Security Dialogue**, vol35,no3,sep2004, p360.

[5] Sadako Ogata,**State Security – Human Security**,(UN House: United Nations University, 2001), p05.

[6] Mahbub Ul-Haq, **global governance for human security**, in: Majid Tehranian,Worlds Apart: human security and global governance,(New York:Toda institute fo globale peace and policy research,1999), p99.

[7] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، ط1.(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص 119،120.

[8] كيت كراوز"الأمن البشري في العالم العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي حول: الأمن الإنساني في الدول العربية بعمان يومي 2005/03/15/14، ص72.

[9] المرجع نفسه.

[10] تقرير التنمية البشرية لسنة1994، (الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1995)، ص ص22،23.

[11] خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص158.

[12] "A Human Security Doctrine for Europe", The Barcelona Report of the Study Group on Europe's Security Capabilities, p9،10. http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/solana/040915capbar.pdf

[13]خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 169.

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، ص25. انظر الموقع الالكتروني: http://www.arab-hdr.org/publications/contents/arabic/2009

[15] تقرير التنمية البشرية لسنة1994، مرجع سابق، ص24.

[16]Amartya sen, **poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation**. N ew York: Oxford University of press, 1983.p47.

[17] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام2000: الأهداف الإنمائية للألفية**، ص12.

[18] محمد عبد الفتاح القصاص، "قضايا البيئة المعاصرة"، **العلوم الحديثة**، العدد 1، السنة 16، 1983، ص35.

[19] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، ط1(بيروت: مطبعة سيكو، 2001)، ص55.

[20] عبد الله محمد آل عيون، **نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، دراسة تحليلية وتطبيقية**، 1985، ص19.

[21] فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني تصور شامل**، (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص62.

[22] نور الدين دخان، "الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد التاسع ، ص12.

[23] محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان"، ص7. انظر الموقع الالكتروني: http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf

[24] نور الدين دخان، مرجع سابق ، ص ص13-14.

[25] المرجع نفسه، ص17.

[26] عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، ص90.

[27] عبد العظيم بن صغير، المرجع نفسه، ص91.

[28] هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013)، ص119.

[29] ابراهيم خليل العلاف،"هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وآلياته، **الحوار المتمدن**، العدد 2182.

[30] دستور العراق لسنة2005

[31] رسمية محمد هادي، "الطائفية السياسية وعوامل صعودها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق". انظر الرابط الالكتروني التالي:<http//www.iraqicp.com/index.php.sections/platform/21997.> تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2014/12/13.

[32] عباس علي محمد، **الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق1970-2007**، ط1(بغداد: مركز العراق للدراسات،2013)، ص.321

[33] مالك عبد الحسين أحمد، البطالة في العراق: الأسباب، النتائج والمعالجات، ص07.

[34] أحمد عمر الراوي، "البطالة في العراق: الواقع وتحديات المعالجة"، **مجلة شؤون عراقية**05(جانفي 2011)، ص33.

[35] مالك عبد الحسين أحمد، المرجع السابق، ص05.

[36] عباس علي محمد ، مرجع سابق ، ص 274.

[37] عزة شتيوي، 1.5مليون قتيل عراقي و4 ملايين مهجر وتدمير البنية التحتية، انظر الموقع الالكتروني: http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=14165521720111221202820

[38] عزة شتيوي، المرجع نفسه.

[39] Richard Garfield,"challengers to health service devlopment in Iraq".**Lancet 18** (Oct 2003), p.9.

[40] عبد الكاظم العبودي، "الآثار البيئية والصحية للاحتلال الأمريكي للعراق:1991-2003-2013"، انظر الرابط الالكتروني:<www.gicj.org/index.php?option=com_content...id> تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2015/5/10.

[41] عماد علو، تداعيات تراجع الأمن الغذائي، انظر الموقع الالكتروني: http://www.azzaman.com/?p=113578

[42] عزة شتيوي، مرجع سابق.

[43] إن تراث بيت الحكمة أدى إلى بروز تقدم في مجالات علوم الفلك والبصريات والفيزياء والرياضيات، وقد عمل الخوارزمي وسط مخطوطاتها، وهناك ترجم الكثير من النصوص الإغريقية واللاتنية التي يوافق على أنها أساس المنحى الفكري الغربي. انظر:
R.H lossin, Iraq's ruined library soldier's on, April21(2008issue). http://www.thenation.com/article/iraq's-ruined-library-soldier's

[44] Ismail Jalili, Iraqi Academics and Doctors: Innocent Victims of a Wider Geopolitical Struggle.p05

[45] الأمم المتحدة، "محنة الأكاديميين العراقيين"، أنظر الرابط الالكتروني: <www.gicj.org/index.php?option=com_content&task>

[46] United Nations programme (UNEP) , " Assessment of environmental" "host spots"in Iraq (November 2005).

[47] وزارة البيئة بالعراق، **تقرير حالة البيئة في العراق 2006**، ص 06. انظر الموقع الالكتروني: http://www.estis.net/sites/enviroiraq/default.asp?site=enviroiraq&page_id

[48] وزارة البيئة بالعراق، المرجع نفسه، ص07.

[49] وزارة البيئة بالعراق، المرجع نفسه ، ص08.

[50] وزارة البيئة في العراق، **توقعات حالة البيئة في العراق**، التقرير الأول، جمهورية العراق، 2013، ص06.

[51] منتظر فاضل البطاط، تلوث المياه في العراق وآثاره البيئية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 11، العدد 04، سنة 2009، ص 134.